

لتحل محل الشركات المساهمة المنوط بها إنشاء المدن لاختصار الوقت والجهد اللازمين لتأسيس هذه الشركات

# مجلس الوزراء: هيئة عامة لإقامة وإدارة المدن السكنية ومشروع «أمال» يسهم في تلبية 5% من الطلبات بتكلفة مليار دينار



جانب من عرض مشروع «أمال» السكني



الشيخ صباح الخالد مترشحا لجلسة مجلس الوزراء بحضور الشيخ محمد الخالد والشيخ خالد الجراح والشيخ سالم العبدالعزیز

عقد مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا بعد ظهر امس في قاعة مجلس الوزراء في قصر السيف برئاسة الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية. وبعد الاجتماع صرح وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بان هذا الاجتماع الاستثنائي يأتي انطلاقا من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لقضية الرعاية السكنية بما تتخذه هذه المسألة الحيوية من اهم مقومات الاستقرار للأسرة الكويتية.

وقد استمع المجلس الى عرض قدمه وزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة وكبار المسؤولين في المؤسسة العامة لرعاية السكنية وبنك التسليف والإدخار تناول شرح رؤية المؤسسة العامة للرعاية السكنية والافكار المقترحة في مواجهة المرحلة الحالية والمقبلية وما تتطلبه من ضرورة توفير الحلول والعلاجات التي من شأنها دفع عجلة إنجاز المشاريع الإسكانية لتوفير الرعاية لمستحقيها على النحو المنشود وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن طول فترة الانتظار للحصول عليها وأهمها ارتفاع قيمة الإيجارات وأسعار الأراضي وعقارات السكن الخاص بصورة تثقل كاهل المواطن. وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضية واستكمالا للخطوات التي تم اتخاذها بصدر القانون رقم 47 لسنة 1993 بهدف توفير

## إيجاد صيغة قانونية تكفل إعفاء المؤسسة من الخضوع لرقابة ديوان المحاسبة والمناقصات تلافياً للدورة المستندية الطويلة



الرعاية السكنية وتقليص فترة الانتظار والقانون رقم 27 لسنة 1995 الذي يهدف إلى توفير الأراضي وإقامة شراكة المدن وذلك سعياً لاختصار الوقت والجهد اللازمين لتأسيس هذه الشركات نظراً لأن إجراءات تأسيس الشركة الواحدة وفقاً للقنوات والإجراءات الاعتيادية تصل إلى نحو ثلاث سنوات هذا مع تذييل جميع عقبات شراكة القطاع الخاص بما يتيح لهذه الهيئة سلطة مباشرة اختصاصات كل الوزارات والهيئات المقررة في القوانين واللوائح بشأن منح الموافقات وتراخيص الأنشطة والمشروعات داخل حدود المدن وتوفير الضمانات الكافية للمدوّن حتى يتسنى لها تمويل إنشاء المدن في ظل ارتفاع التكاليف التي تشير الدراسات إلى أن تكلفتها حوالي أربعة مليارات دينار للمدينة الواحدة وذلك بالسماح للهيئة ببيع وإيجار وتقدير حقوق انقضاء على

الثانية إنشاء هيئة عامة تتولى إقامة وإدارة المدن السكنية لتحل محل الشركات المساهمة المنوط بها إنشاء المدن وذلك سعياً لاختصار الوقت والجهد اللازمين لتأسيس هذه الشركات نظراً لأن إجراءات تأسيس الشركة الواحدة وفقاً للقنوات والإجراءات الاعتيادية تصل إلى نحو ثلاث سنوات هذا مع تذييل جميع عقبات شراكة القطاع الخاص بما يتيح لهذه الهيئة سلطة مباشرة اختصاصات كل الوزارات والهيئات المقررة في القوانين واللوائح بشأن منح الموافقات وتراخيص الأنشطة والمشروعات داخل حدود المدن وتوفير الضمانات الكافية للمدوّن حتى يتسنى لها تمويل إنشاء المدن في ظل ارتفاع التكاليف التي تشير الدراسات إلى أن تكلفتها حوالي أربعة مليارات دينار للمدينة الواحدة وذلك بالسماح للهيئة ببيع وإيجار وتقدير حقوق انقضاء على

الإشراف على تنفيذه والقيام بجميع الأعمال الإدارية والصيانة الدورية بشكل يضمن تأمين معايير الجودة العالية للمشروع ونجاحه على المدى البعيد وذلك لتلافي السلبيات السابقة في تجربة مجمع الصواب والمجمع السكني في ضاحية صباح السالم وبشكل هذا المشروع نقطة الانطلاق الأولى للشركة الحديثة الإنشاء تمهيد لإقامة مشاريع أخرى مماثلة في المستقبل تسهم في معالجة قضية الرعاية السكنية. كما تضمن العرض شرحاً لما يستهدفه المشروع من توفير الوحدات السكنية والعديد من الوحدات الخدمية المساندة من مراكز تعليمية وصحية ومكاتب إدارية ومراكز تسوق ومحلات ومطاعم ومقاهي بغرض خدمة ساكني هذه الوحدات السكنية هذا بالإضافة إلى مساحات الخدمات الترفيهية والحائق والتنزه الموزعة على مختلف

## المشروع يهدف إلى توفير وحدات سكنية متنوعة ووحدات خدمية مساندة وعلى مستوى مميز ينسجم مع متطلبات وأذواق المجتمع



مكونات المشروع الذي تقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1,5 مليون متر مربع على القطعتين رقم 3 و 4 الواقعة في منطقة جنوب خيطان وتبلغ الميزانية التقديرية ما يقارب المليار دينار شاملة قيمة الأرض الممنّنة من قبل الدولة على أن يكون تخصيص وحدات هذا المشروع مقصوراً على المستحقين لرعاية السكنية دون غيرهم. هذا، وقد عبر مجلس الوزراء عن شكره للجهود الطيبة التي يبذلها وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية وكذلك المسؤولين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك التسليف والإدخار من أجل معالجة قضية الرعاية السكنية وتوفير أفضل البدائل الممكنة لتأمين السكن اللائق للأسرة الكويتية بالسرعة الممكنة وقد قرر المجلس استكمال مناقشة الموضوع في اجتماع قادم.

## الجراح عاد إلى البلاد عقب مشاركته في مؤتمر وزراء دفاع دول التعاون

عاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وبمعيته الوفد العسكري المرافق له، قادماً من مملكة البحرين الشقيقة، وذلك بعد مشاركته في أعمال الدورة الثانية عشرة لجلسة الدفاع المشترك لوزراء الدفاع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث كان في استقباله على أرض المطار لحظة وصوله رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن عبدالرحمن محمد العثمان ووكيل وزارة الدفاع جسر عبدالرزاق الجسار ومجلس الدفاع العسكري. وتأتي مشاركة

## الكويت والبحرين تبحان مجالات التعاون الأمني وسبل تطويرها

المنامة - كونا: بحث وزير الداخلية البحريني الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة امس مع رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ تامر العلي مجالات التعاون الأمني بين البلدين وسبل تطويرها. ونكرت وزارة الداخلية في بيان أن الجانبين أكدا خلال اللقاء أهمية تطوير مجالات التعاون الأمني وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون للعمل على تحقيق أمن البلدين. ولفت وزير الداخلية إلى أهمية زيارة الشيخ تامر إلى

## أكد حرص الكويت على دعم ومساندة السودان الهاجري بحث مع صندوق شرق السودان مراحل تنفيذ مقررات مؤتمر الكويت للمانحين

الخرطوم - كونا: بحث سفيرنا لدى الخرطوم طلال الهاجري مع وزير الدولة المدير التنفيذي لصندوق اعمار وتنمية شرق السودان ابو عبيدة دج مراحل تنفيذ مقررات مؤتمر المانحين لشرق السودان الذي استضافته الكويت في ديسمبر 2010. وقال السفير الهاجري في تصريح لـ «كونا» امس «تناولنا خلال اللقاء الخطوات الجارية لتنفيذ مخرجات المؤتمر ومن بينها المنحة الكويتية لشرق السودان بمبلغ 50 مليون دولار لإنشاء مؤسسات تعليمية وصحية بها تحت اشراف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية». وأضاف أنه تم التطرق إلى المشروعات التي سيتم تنفيذها بموجب قروض لصالح تنمية وإعمار الاقليم. ويعمل صندوق اعمار شرق السودان ضمن لجنة خماسية تضم الصندوق الكويتي والصندوق العربي والبنك الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالسودان لتنفيذ مقررات مؤتمر المانحين.

## لجنة المرأة (إسكوا) تواصل أعمالها بمناقشة عدة قضايا دولية الشاهين: المرأة الكويتية لا تحتاج «كوتا» في البرلمان

جميع ربوع العراق وتعزيز دور المرأة في تحقيق الأمن والسلام المجتمعي وتمكين المرأة من بلوغ مراكز القرار في جميع مؤسسات وهيئات الدولة إضافة إلى إنشاء صندوق لتنمية المرأة بقيمة بلغت 1,3 مليار دينار عراقي. من جهتها، أعلنت المديرية الإدارية في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية في لبنان د.جمانة مفرج إطلاق حملة وطنية لتطبيق القوانين ذات الأثر الاقتصادي على المرأة بشكل فعال ونزيه وتشمل المطالبة بتعديل القوانين والمراسيم الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي والتجارة، لافتة إلى أن الهيئة تدعم تصويتها على نص قانون لحماية النساء من العنف داخل الأسرة عبر التواصل المستمر مع جمعيات المجتمع المدني المعنية والجهات الحكومية والبرلمانية. ومن جانبها أكدت وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي في السودان ورئيسة الدورة الخامسة للجنة المرأة (اسكوا) مشار الأمين أهمية الاستفادة من جهود لجنة الـ «اسكوا» وخبراتها في معالجة القضايا التي تواجه المرأة العربية ومن أهمها تمكينها في المجتمع وتعزيز دورها في العمليات التنموية ومواجهة التحديات التي تعترض طريقها وبينها وقف العنف الذي تعترض له المرأة وغيرها من القضايا.

المساهمة في جهود التنمية سواء في مجالات الأمن والبيئة والزراعة إضافة إلى حملات توعية لوقف العنف ضد المرأة. وأوضحت أن اللجنة نجحت في إقرار قانون لحماية الأسرة، مشيرة إلى أن من إنجازاتها أيضاً اعتبار يوم المرأة العالمي يوماً للمرأة الفلسطينية. بدورها، قالت ممثلة الوفد السوري ورئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة إنصاف حمد أن إنشاء الهيئة السورية كجهة حكومية في عام 2003 بشكل خطوة تجديدية في المشهد المؤسسي السوري، مضيفة أن الهيئة السورية لشؤون المرأة تعمل بالكيات تشاركية مع جميع الجهات المحلية الوطنية المعنية بقضايا الأسرة والسكان وبالتعاون مع الهيئات العربية والدولية ذات الصلة بشؤون الأسرة والسكان وفق أسس قانونية وعلمية ومدروسة. وأشارت إلى أن هناك إستراتيجية تطويرية للهيئة ترسم الأهداف وتبني الخطط وخلق حالة ايجابية تؤمن بتحقيق معدلات عالية من التطوير والتقدم في مجالات الأسرة والسكان وتطوير القوانين واقتراح الجديد. وبشأن المرأة العراقية، قالت ممثلة الوفد العراقي ووزيرة الدولة لشؤون الأسرة د.إيهال الزايدى أن هناك إنجازات عدة حدثت أخيراً تصب في مصلحة المرأة العراقية غير أنها لا ترقى لمستوى الطموح الذي نسعى إليه. وأوضحت أن المرأة العراقية نجحت في إقرار حصص لـ «كوتا» للمرأة داخل البرلمان ومجالس المحافظات بنسبة لا تقل عن 20% من إجمالي المقاعد، إضافة إلى دخول المرأة إلى المؤسسة الشرطة والسماح لها بالانضمام إلى المؤسسة العسكرية، فضلاً عن إقرار قانون التعويضات لضحايا الإرهاب.

وأضافت أنه تم أيضاً إقرار قانون لمكافحة الاتجار بالبشر وتشكيل لجنة متابعة لتنفيذه وإنشاء هيئات للمعاقين، فضلاً عن زيادة حملات محو الأمية في

مؤسسات الدولة في سبيل مناهضة العنف ضد المرأة بصفة عامة والعنف الاسري خاصة. وشددت على أن المرأة بالكويت لا تحتاج الى حصص (كوتا) في البرلمان، وقالت أن كوتا تعبير تمييزي في حد ذاتها، مشيرة إلى أن تعديل القانون الكويتي لإقرار المساواة بين الرجل والمرأة في التصويت والترشيح أدى إلى دخول أربع نساء إلى البرلمان من أول مرة دون الحاجة إلى نظام الكوتا. وأشارت د.الشاهين إلى دور لجنة شؤون المرأة في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وتمكينها تكريماً لمبدأ المساواة والعدل والإنصاف الاجتماعي وذلك من خلال تطبيق برامج في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للدولة. من جانبها، قالت مندوبة مملكة البحرين المستشارة في المجلس الأعلى للمرأة وجبهة الدليمي ان المملكة لديها مركزاً لدعم المرأة في المجلس الأعلى للمرأة يتلقى الشكاوى من النساء اللاتي وقع عليهن عنف أو تمييز ويقدم لهن استشارات مجانية ويكلف محامي مجاني لتولي قضاياهن. وأشارت إلى تخصيص الأول من ديسمبر من كل عام يوماً للمرأة البحرينية واعتماد شعار خاص به في كل عام، مؤكدة أن المجلس الأعلى للمرأة في البحرين يتعاون مع جميع المنظمات الإقليمية والخليجية والدولية.

من جانبها، أكدت وزيرة المرأة في دولة فلسطين ربيحة ذياب أن ما يحدث في العالم العربي سلباً أو إيجاباً يعكس بشكل مباشر وكبير على المرأة الفلسطينية، موضحة أن هناك إستراتيجية أقرتها اللجنة الوطنية للمرأة التي شكلت



د. ميرفت التلاوي



حمدة الشاهين

## التلاوي: إدراج ما يزيد على 20 مادة في الدستور المصري

## تخدم المرأة في الصحة والتعليم والبحث العلمي والضمآن الاجتماعي

## حمد: الهيئة السورية لشؤون المرأة تعمل بآليات تشاركية مع جميع الجهات المحلية الوطنية

وأشارت إلى تخصيص الأول من ديسمبر من كل عام يوماً للمرأة البحرينية واعتماد شعار خاص به في كل عام، مؤكدة أن المجلس الأعلى للمرأة في البحرين يتعاون مع جميع المنظمات الإقليمية والخليجية والدولية.

من جانبها، أكدت وزيرة المرأة في دولة فلسطين ربيحة ذياب أن ما يحدث في العالم العربي سلباً أو إيجاباً يعكس بشكل مباشر وكبير على المرأة الفلسطينية، موضحة أن هناك إستراتيجية أقرتها اللجنة الوطنية للمرأة التي شكلت